

معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في مكاتب التدقيق بالجزائر  
-دراسة ميدانية-

Obstacles to the application of social auditing in the Audit  
Offices in Algeria -A field study-

1 العيفة رحيمة  
جامعة محمد خيضر - بسكرة-  
[rahima.laifa@gmail.com](mailto:rahima.laifa@gmail.com)

2 لخداري عبد الجليل  
جامعة محمد خيضر - بسكرة-  
[Lakhabd88@yahoo.com](mailto:Lakhabd88@yahoo.com)

3 عوادي عبد القادر  
جامعة محمد خيضر - بسكرة-  
[abdelkader.aouadi39@gmail.com](mailto:abdelkader.aouadi39@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2019/03/19 تاريخ القبول: 2019/06/08 تاريخ النشر: 2019/06/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى إدراك وإلتزام محافظي الحسابات في البيئة الجزائرية بمفهوم التدقيق الاجتماعي عند تدقيق القوائم المالية، وكذا الصعوبات التي تحول دون تطبيقه. وقد توصلت الدراسة الى أن محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية يدرك مفهوم التدقيق الاجتماعي، غير أن هناك عدة معوقات حالت دون تطبيقه في الواقع العملي، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع إرشادات لمساعدة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الأداء الاجتماعي من قبل الهيئات النازمة للمهنة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الاجتماعي، معايير التدقيق، محافظ الحسابات.

تصنيف JEL: M40, M41, M42

Abstract:

The objective of this study is to ascertain the extent to which auditors in the Algerian environment are aware of the concept of social auditing when auditing financial statements, as well as the difficulties that prevent their implementation.

The study found that the accountant in the Algerian environment understands the concept of social auditing. However, there are several obstacles that prevented its implementation in practice. The study recommended that guidelines should be developed to assist the accountants in the process of auditing the social performance by the governing bodies of the profession.

**Keywords:** social auditing, Auditing Standards, Auditor.

**JEL classification codes:**M40, M41, M42.

## 1. مقدمة:

لقد صاحب التقدم الهائل والمتسارع بوتيرة كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطور الملحوظ في كثير من المجالات، لاسيما حركة المعلومات لتتجاوز بذلك كل الحواجز خاصة الجغرافية منها. حيث أصبحت الإقتصاديات المتطورة صناعيا تتبنى وتعتمد على هذا التطور الهائل، حتى غدا هذا الإ اعتماد عنوانا لارتباط وثيق بين الجودة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يعد من أبرز سمات الجودة.

وهذا ما جعل منظمات الأعمال تسعى لمواكبة هذا التطور، ومن أجل المحافظة على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة، وعليه تغيرت أهداف المنظمة لتتحول من أهداف اقتصادية وريحية تماما إلى إضافة أهداف اجتماعية ساعية بذلك إلى تحسين أدائها الاجتماعي وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي سطرها، لأن ذلك يعزز صورة إيجابية عنها في المجتمع، ويساعدها في الحفاظ على مكانتها والتطور تحت ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**مشكلة الدراسة:** أصبحت المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا ذو أهمية كبيرة في تخطيط المؤسسة وغدت من أهم ركائز التنظيم الإداري. وبما أن هناك ارتباط وثيق بين المحاسبة والتدقيق، فكل تطور في المحاسبة ينبثق عنه تطور في مهنة التدقيق فظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية صاحبها ظهور ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي، والذي جاء لمراقبة ومعرفة مدى التزام منظمات الأعمال بالمبادئ والأسس التي تتبناها المحاسبة الاجتماعية. ولبلوغ ذلك لا بد للتدقيق من الاعتماد على المعلومات المحاسبية حتى يتمكن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات رشيدة تعمل على مساعدة المؤسسة للوصول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وعليه سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة الأسئلة الآتية:

- ما مدى إدراك محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية لمفهوم التدقيق الاجتماعي؟
- ما مدى إلتزام محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية بتطبيق التدقيق الاجتماعي؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق محافظ الحسابات للتدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية؟

### فرضيات الدراسة:

- يدرك محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية مفهوم التدقيق الاجتماعي؛
- يلتزم محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية بتطبيق التدقيق الاجتماعي؛

- هناك عدة معيقات تحول دون تطبيق محافظ الحسابات للتدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية.

#### أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي؛
- محاولة معرفة مدى إدراك محافظي الحسابات في البيئة الجزائرية لمفهوم التدقيق الاجتماعي؛
- التعرف على مدى تطبيق محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية للتدقيق الاجتماعي؛
- الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق محافظ الحسابات للتدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية؛
- محاولة تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في تطبيق التدقيق الاجتماعي على مستوى مكاتب محافظي الحسابات في الجزائر.

#### منهج وأسلوب الدراسة:

تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي عند تناولنا للجانب النظري للموضوع، في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.

#### الدراسات السابقة:

- دراسة: ميلاد رجب اشميلة 2014 بعنوان: إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية، وكذلك لدراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المراجع لمفهوم المراجعة الاجتماعية. وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية في ليبيا.

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية المراجعة الشاملة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية وبين عدد من العوامل، وهي المؤهل العلمي ومدة الخبرة ونوعية الشهادات المهنية.

## - دراسة: أيمن محمد الشنطي 2015 بعنوان: قياس أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، حيث توصلت الدراسة إلى انه يوجد وعي وإدراك لدى مدقق الحسابات في الأردن حول التدقيق الاجتماعي، كما أن التغذية العكسية الراجعة من جراء عملية التدقيق الاجتماعي مهمة لمتخذ القرارات الاقتصادية ومستخدم المعلومات المحاسبية.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة في الموضوع سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين نظري وتطبيقي، الجزء النظري من أجل التأسيس للنظري لمفهوم التدقيق الاجتماعي، أما الجزء التطبيقي فقد خصص للدراسة الميدانية.

### 2. الجزء النظري

1.2 . مفهوم التدقيق الاجتماعي: يمكن القول بأن أول من أشار إلى اصطلاح التدقيق الاجتماعي بالمفهوم الصحيح لها والمستقل عن مفهوم المحاسبة لاجتماعية هو "ريون هوارد" وكان ذلك سنة 1953، فقد ذكر أنه طالما أن المنشأة تخضع لتدقيق مالي مستقل على أنشطتها الاقتصادية، فإنه يجب أن تخضع أيضا لتدقيق مستقل يهدف إلى تقييم أدائها من وجهة نظر اجتماعية. (ميلاد رجب اشميلية، 2014، ص140)

ويعرفه كاندوا على أنه " هو المسعى المنهجي الذي يكشف الحقائق ويرسم الاختلافات، وهذا يسمح بتقييم عوامل الخطر وتقديم التوصيات التي من شأنها أن تعود بالنفع على السياسات الاجتماعية للشركة". (خيرة زقيب وآخرون، 2017، ص7)

حسب فريمان أن استمرارية المؤسسة مرتبط بدرجة كبيرة بعلاقتها مع مختلف أصحاب المصالح الذين لهم تأثير على مستوى أدائها، بمعنى أن أداء المؤسسة امتد اليوم ليشمل الأداء الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية حيث هذه الأخيرة تعرف حسب الاتحاد الأوروبي بأنها تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى الجزئي بمعنى على مستوى المؤسسة. ( مباركة عبدلي، 2012، ص3)

ومنه نستنتج أن التدقيق الاجتماعي يشمل انعكاسات نشاط المؤسسة على المحيط الاجتماعي لمختلف أصحاب المصالح بالشكل الذي يساهم في تحقيق نمو مستمر على مستوى المؤسسة.

**2.2 . أهداف التدقيق الاجتماعي:** يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية للحكم على ما إذا كانت المنشأة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت بتحقيقها أثناء التنفيذ الفعال لمهامهم والمتعلقة بالمعلومات الخاصة بتحليل وتقييم التوصيات المتعلقة بنشاطات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يسمح التدقيق الاجتماعي للمنشأة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة. كما يهدف التدقيق الاجتماعي إلى الفحص النقدي للأحداث والظروف التي وقعت بسببها وقياسها فهو عمل تحليلي بحت، وهدفه في الأمد قصير يتمثل في إعطاء شهادة بصحة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المؤسسة وإبداء رأي موضوعي حولها، وكأهداف طويلة متوسطة الأجل فهي تقديم الدعم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية للمنشآت وبالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة والمنظمة تعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات والمناهج المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية، فهو يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة.

إن أهداف التدقيق وبصفة عامة تتمثل كما في باقي المجالات، فالتدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمنشآت لتحديد المعوقات

- القيام بالمعينة الدقيقة للحصول على المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، رفع روح المعنوية بتحسين ظروف العمل والأجور العادلة.

- إذا كانت هذه العملية نابعة من إدارة المسؤولين تكون نتائجها مضمونة نوعا ما وتكون هناك متابعة دائمة لتنفيذ التوصيات والحلول المقدمة نظرا لتوفر الإرادة من أجل القضاء على ظاهرة شخصنة الأمور وتحسين الظروف لرفع الأداء والإنتاجية لدى الأفراد.

- التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها وغير مباشرة.  
- التنبؤ السريع وفي الوقت المناسب بالأخطار لتفادي التعقيدات التي قد تحدث من جراء التأخر في علاجها.

- يستعمل التدقيق كذلك في المفاوضات مع المتعاملين حيث بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي بإمكانه أخذ نظرة عن الوضعية الاجتماعية للمؤسسة.
- يستعمل كذلك خلال عملية الاندماج بين الشركات.
- يستعمل من طرف طاقم جديد لمعرفة الحقائق للتمكن من تحديد الأهداف بالاعتماد على الأولويات بدراسة الانحرافات والنتائج المترتبة عن بعض القرارات المتعلقة بالمجال الاجتماعي.

وبالتالي يظهر كامتداد طبيعي وكمكمل ضروري للتدقيق المالي والمحاسبي بالاندماج تحت لواء عائلة واحدة وهي عائلة التدقيق والذي بدوره يحسن من مصداقية المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات. (معراج هواري، 2014، ص 7-8)

**3.2 . معايير التدقيق الاجتماعي:** لقد كان من نتيجة حداثة موضوع التدقيق الاجتماعي، عدم ظهور معايير متعارف عليها لهذا الفرع من فروع التدقيق ولهذا ظهرت بعض الكتابات محاولة استنباط مجموعة من المعايير التي تخدم التدقيق الاجتماعي من خلال التطرق إلى معايير التدقيق المالي والإداري ومحاولة تطويعها لخدمة هذا النوع من التدقيق. (بن شريف مبروك وآخرون، 2018، ص13) والجدول رقم (01) يعرض أهم تلك المعايير الخاصة بالتدقيق الاجتماعي.

**الجدول 01: معايير التدقيق الاجتماعي**

معايير إعداد التقرير	معايير العمل الميداني	المعايير الشخصية
يعرض التقرير مدى التزام المؤسسة بالقواعد والمبادئ المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير الاجتماعية ويشتمل أيضا رأي حول النشاط الاجتماعي للمؤسسة وتقييم أداؤها الاجتماعي.	1- معيار التخطيط للمهمة التدقيق: يجب رسم خطة وتضمينها جزء مخصص لفحص النواحي الاجتماعية للعميل وفحص الأداء الاجتماعي له. 2- فحص نظام الرقابة الداخلية: فحص مدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها لمساهمات الاجتماعية. 3- أدلة الإثبات: جمع وسائل الإثبات الكافية حول النشاط الاجتماعي للمؤسسة.	1- معيار التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون المدقق مؤهلا بالإضافة إلى إمكانية استعانهه بخبير في الأمور الاجتماعية. 2- معيار الحياد والاستقلالية: يكون المدقق محايد ومستقلا عن الإدارة ومختلف الجهات. 3- معيار بذل العناية المهنية: اللازمة والمسؤولية المهنية ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق تجاه المشاكل الاجتماعية.

المراجع: بن شريف مبروك وآخرون، 2018، ص13.

### 3. الجزء التطبيقي

#### 1.3.1. منهجية الدراسة الميدانية:

1.3.1. أدوات جمع المعلومات: من أجل الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على الاستبيان، وذلك من اجل معرفة مدى إدراك محافظي الحسابات في الجزائر لأهمية التدقيق الاجتماعي والمعيقات التي تحول دون تطبيقه، تكونت الأداة من مجموعة من محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال(محور)، المحور الأول مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي 05 فقرات، المحور الثاني مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي من قبل محافظي الحسابات 05 فقرات المحور الثالث الصعوبات والمعيقات التي حالت دون التطبيق الأمثل للتدقيق الاجتماعي 05 فقرات، المجموع الكلي 15 فقرة، كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان.

#### الجدول 02: الإجابات وأوزانها

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	4.21-5	4.2-3.41	3.40-2.61	2.6-1.8	1-1.8

1.3.2. صدق الأداة: للتحقق من صدق وثبات الأداة تم توزيعها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة (محافظي حسابات، أساتذة يمتلكون مكاتب للمحاسبة، مجموعة من الأكاديميين)، وذلك لاكتشاف مراكز قصور الاستبيان على أساس هذه العينة تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة الترابط بين بنود الاستبيان، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ الكلية للأداة تساوي 0.650.

1.3.3. مجتمع الدراسة وعينتها: وجه الاستبيان بدرجة أولى لمحافظي الحسابات المزاولين للمهنة، المسجلين في جدول العرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وقد تم توزيع 50 استمارة استبيان وقمنا باسترداد 42 استمارة منها قابلة لـ 39 للتحليل وتم إلغاء 3 منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل.

1.3.4. أساليب التحليل الإحصائي: من أجل تحليل البيانات المستخرجة من تفرغ الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لدقة هذا البرنامج في تحديد العلاقات والنتائج، وقد اعتمدنا على: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ألفا كرونباخ، كما تم استخدام اختبار t لعينة الواحدة.

### 2.3. تحليل النتائج واختبار الفروض:

#### 2.3.1. وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول 03: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

التكرار	المتغير	
25	ليسانس	المؤهل العلمي
10	دراسات عليا	
4	أخرى	
39	المجموع	
2	أقل من 10 سنوات	الخبرة المهنية
15	من 10 إلى 15 سنوات	
22	أكثر من 15 سنوات	
39	المجموع	
4	خبير محاسب	الدرجة الوظيفية
27	محافظ حسابات	
8	أخرى	
39	المجموع	

### 2.3.2. تحليل محاور الاستبيان اختبار الفروض

أ- المحور الأول: مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

الجدول 04: المتوسط، الانحراف المعياري واتجاه العينة بالنسبة للمحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يدرك محافظ الحسابات أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية	4.0256	.77755	موافق
02	يدرك محافظ الحسابات معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية	2.7436	.81815	محايد
03	يدرك محافظ الحسابات أن تدقيق الأداء الاجتماعي يأتي من ضمن مسؤولياته المهنية	2.6410	1.20279	محايد
04	يدرك محافظ الحسابات أن فحص الأداء الاجتماعي، يعد عنصراً من عناصر جودة أداء عملية المراجعة	3.0769	.92863	محايد
05	يدرك محافظ الحسابات تصنيف البرامج والأنشطة التي تنفذها الشركة والمتعلقة بالأنشطة الاجتماعية	3.5128	1.07292	موافق
	اتجاه العينة للمحور الأول	3.2000	.60698	محايد



من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة محايدة فيما يخص مفهوم التدقيق الاجتماعي وذلك وفقا لنتائج الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات الباحثين عن المحور الأول بشكل عام 3.2، بانحراف معياري قدره 0.60، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (2.64-4.020) وانحرافها المعياري ما بين (1.2-0.77) بدرجة تقدير بين موافق وغير موافق، وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى، إذ بلغ 4.02 بانحراف معياري 0.77 مما يدل أن يدرك محافظ الحسابات أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية، أما الفقرة الثالثة فتشكل أقل موافقة ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 2.64 بانحراف معياري 1.2 وهذا ما يدل أن محافظ الحسابات لا يدرك أن تدقيق الأداء الاجتماعي يأتي من ضمن مسؤولياته المهنية.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.2 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 2.058 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.0244 وبلغ مستوى المعنوية 0.047 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الأولى " يدرك محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية مفهوم التدقيق الاجتماعي".

#### ب- المحور الثاني: مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي من قبل محافظي الحسابات

الجدول 05: المتوسط، الانحراف المعياري واتجاه العينة بالنسبة للمحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يلتزم محافظ الحسابات بالنصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية	3.0256	.74294	محايد
02	تشمل خطة عمل محافظ الحسابات برنامجا للتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص القوائم المالية	2.6410	.90284	محايد
03	يلتزم محافظ الحسابات بتطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص أداء الاجتماعي عند فحص القوائم المالية	2.9487	.75911	محايد
04	يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عن نتائج التدقيق الاجتماعي، متضمنا الرأي الفني غير المتحيز حول الأنشطة الاجتماعية وعن الأداء الاجتماعي	2.9487	.91619	محايد
05	يتم تطبيق مجموعة من المعايير للتحقق من مدى ممارسة محافظ الحسابات للتدقيق الاجتماعي الاجتماعية	2.6667	.89834	محايد
	اتجاه العينة للمحور الثاني	2.8462	.53205	محايد

من خلال هذا الجدول يتضح إن عينة الدراسة يتجهون نحو المحايد فيما يخص التزام محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية بالتدقيق الاجتماعي عند تدقيق القوائم المالية وهذا وفقا لنتائج الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات الباحثين عن المحور الثاني 2.82 بانحراف معياري قدره 0.53 وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (3.02-2.64) وانحرافها المعياري ما بين (0.90-0.74) بدرجة تقدير محايد ، وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى، إذ بلغ 3.02 بانحراف معياري 0.74 مما يدل على أن اغلب محافظي الحسابات الباحثين محايدة فيما يخص النصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية ، أما الفقرة الثانية فتشكل اقل موافقة ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي 2.64 بانحراف معياري 0.90 وهذا ما يدل انه لا تشمل خطة عمل محافظ الحسابات برنامجا للتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص القوائم المالية.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.84 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة -1.806 وهي أقل من القيمة الجدولة 2.02 وبلغ مستوي المعنوية 0.079 وهو أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الثانية، ومنه يمكن القول أن "محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية لا يلتزم بتطبيق التدقيق الاجتماعي عند تدقيق القوائم المالية".

ج- المحور الثالث: الصعوبات والمعوقات التي حالت دون التطبيق الأمثل للتدقيق الاجتماعي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	عدم النص صراحة في القوانين المنظمة للمهنة على تضمين رأي حول الأداء الاجتماعي للمؤسسات في تقرير محافظ الحسابات.	4.5897	.54858	موافق بشدة
02	الوقت المتاح أمام محافظ الحسابات والمطلوب لتنفيذ عملية التدقيق.	4.4103	.63734	موافق بشدة
03	وجود عراقيل من قبل إدارة المؤسسة محل التدقيق للحصول على المعلومات.	3.2821	.99865	محايد
04	التكلفة التي يتحملها محافظ الحسابات خلال تنفيذ عملية التدقيق ومقدار الأتعاب التي يتقاضاها.	4.2564	.49831	موافق بشدة
05	عدم وجود إرشادات لمساعدة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الأداء الاجتماعي.	4.4359	.50236	موافق بشدة
	اتجاه العينة للمحور الثالث	4.1949	.41419	موافق

من خلال هذا الجدول يتضح أن هناك عدة معوقات تحد دون تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية وهذا وفقا لنتائج الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات الباحثين عن المحور الثاني 4.19 بانحراف معياري قدره 0.41 وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (3.2-4.5) وانحرافها المعياري ما بين (0.54-0.99) بدرجة تقدير بين موافق بشدة ومحاميد، وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى، إذ بلغ 4.5 بانحراف معياري 0.54 بدرجة تقدير موافق بشدة، مما يدل على أن اغلب الباحثين يتفقون على أن القوانين المنظمة للمهنة لم تنص صراحة على تضمين رأي حول الأداء الاجتماعي للمؤسسات في تقرير محافظ الحسابات، أما الفقرة التاسعة فتشكل اقل موافقة ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي 3.2 بانحراف معياري 0.99 بدرجة تقدير محايد لأنه وحسب آراء العينة إن إدارة المؤسسة محل التدقيق تقدم المعلومات الكاملة لمحافظ الحسابات عند أدائه لعملية تدقيق القوائم المالية.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 4.19 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 18.016 وهي أكبر من القيمة الجدولة 2.02 وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الثالثة " توجد عدة معيقات تحول دون تطبيق محافظ الحسابات للتدقيق الاجتماعي عند فحص القوائم المالية " .

### 3. خاتمة

يحتل تقرير محافظ الحسابات مكانة ذات أهمية كبيرة خاصة في الدول التي تسعى إلى ترقية مستوى أسواقها المالية، ويساهم التدقيق والتقرير عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات في تقديم معلومات ذات شفافية وجودة تساعد في تقييم وتحليل المشاريع، غير أن واقع البيئة التي تعيشه مهنة المراجعة في الجزائر، حال دون الوصول إلى المتطلبات المرجوة من التدقيق الاجتماعي.

### النتائج:

- يدرك محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية مفهوم التدقيق الاجتماعي.
- لا يلتزم محافظ الحسابات في البيئة الجزائرية بتطبيق أسلوب التدقيق الاجتماعي، وهذا راجع إلى عدة أسباب يمكن سردها في النقاط التالية:
- عدم النص صراحة في القوانين المنظمة للمهنة على تضمين رأي حول الأداء الاجتماعي للمؤسسات في تقرير محافظ الحسابات؛
- الوقت المتاح أمام محافظ الحسابات والمطلوب لتنفيذ عملية التدقيق؛

- التكلفة التي يتحملها محافظ الحسابات خلال تنفيذ عملية التدقيق ومقدار الأتعاب التي يتقاضاها؛

- عدم وجود إرشادات لمساعدة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الأداء الاجتماعي؛

#### التوصيات:

- يجب على محافظ الحسابات أن تشمل خطة عمله برنامجا للتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص القوائم المالية؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يقوم بإعداد تقرير عن نتائج التدقيق الاجتماعي عند إصداره للرأي الفني الغير محايد حول الأنشطة الاجتماعية وعن الأداء الاجتماعي؛
- تدعيم النصوص القانونية التي تلزم جهات عديدة ومن ضمنها مدقق الحسابات بفحص الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى وفائه به؛
- ضرورة وضع إرشادات لمساعدة محافظ الحسابات في عملية تدقيق الأداء الاجتماعي من قبل الهيئات الناظمة للمهنة؛
- ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير للتحقق من مدى ممارسة محافظ الحسابات للتدقيق الاجتماعي من قبل الهيئات الناظمة للمهنة؛

#### قائمة المراجع.

#### المراجع باللغة العربية:

#### مقال في مجلة:

- ميلاد رجب اشلمية(2014)، ادراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعي، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 03، العدد 16، ص14.
- خيرة زقيب وآخرون (2017)، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية -دراسة تطبيقية-، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 9، العدد 27، ص7.
- بن شريف مبروك وآخرون (2018)، التدقيق الاجتماعي كآلية لتحسين الأداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية أدرار، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية - أدرار-الجزائر، المجلد 16، العدد 41، ص13.

#### مقال منشور في ملتقى:

- مباركة عبدلي (2012)، دور وكالات التقييم الاجتماعي في قياس الأداء الاجتماعي لأصحاب المصالح حالة المؤسسات الجزائرية، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14-2012/02/15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، الجزائر.
- معراج هواري (2014)، قياس ادراك و اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14-2012/02/15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، الجزائر.